



### مؤتمر المرأة والسلام والأمن في كركوك

قامت جمعية الأمل العراقية مكتب كركوك بعقد مؤتمرها الأول حول المرأة والسلام والأمن، في قاعة نوروز في 22 تشرين الأول 2011 تحت شعار ( دون السلام التطور أمر مستحيل، ودون مشاركة المرأة لا السلام ولا التطور يمكن أن يحدث ). عقد المؤتمر لإختتام مشروع تعزيز دور المرأة الامية في بناء السلام في المجتمع الذي شاركت فيه 25 امرأة أمية، وبدعم من منظمة ميرسي كورب الدولية.

حضر المؤتمر عدداً من الشخصيات التي تشغل مواقع في صنع القرار، متمثلة برئيس اللجنة القانونية للبرلمان العراقي وعضو مجلس محافظة كركوك ورئيس مكتب كركوك لحقوق الانسان التابع لوزارة حقوق الانسان، ونيافة المطران لويس ساكو بصحبة عدد من رجال الدين المسيحيين، بالإضافة الى عوائل النساء المشاركات في المشروع، والكوادر التدريسية في مديرية التربية، وبعض المؤيدين للحملة، وممثلي منظمات المجتمع المدني من داخل محافظة كركوك وخارجها. وتمت تغطية المؤتمر اعلاميا بشكل واسع.

وفي مستهل المؤتمر القت سكرتيره جمعية الأمل العراقية السيدة هناء أدور كلمتها، عرضت فيها اهم النشاطات والفعاليات الراهنة التي انجزتها الجمعية. كما عرض فلم قصير بين فيه الفعاليات والنشاطات التي نفذتها نساء المشروع خلال ستة أشهر، ومن ضمنها حملة جمع التوقيعات لتأييد قرار 1325 لسنة 2000 الذي بلغ عددها 3760 توقيعاً.

ثم قدمت الأنسة سرود محمد فالح ممثلة جمعية الأمل العراقية في كركوك عرضاً لقرار 1325 لسنة 2000 وأهميته، حيث ركزت على ماتضمنه القرار من حماية للمرأة من أشكال العنف، وحق مشاركتها في جميع مواقع صنع القرار، ودمج الجندر في عمليات حفظ السلام. وبينت افتقار أغلب المواقع القيادية في أجهزة الدولة للعناصر النسوية كاللجان النيابية (النزاهة، والأمن والدفاع، والمصالحة الوطنية، والمساءلة والعدالة)، وكذلك في مجلس محافظة كركوك.

وبعدها جرى تسليم نسخة من نتائج حملة التوقيع لتأييد قرار 1325 لسنة 2000، لكل من السيد خالد شواني رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي، والسيد رعد رشدي عضو مجلس محافظة كركوك نيابة عن رئيس مجلس المحافظة، وكذلك الى السيد مجيب عبد الله كريم رئيس مكتب كركوك لحقوق الانسان. وقد عبر السيد خالد شواني عن مساندته وتأييده لقرار 1325 ووعده بعرضه على اللجنة القانونية لمجلس النواب العراقي.

واستعرضت ثلاث مشاركات في المشروع قصص نجاحهن، التي عبرت عن طموح المرأة العراقية للتغيير والمشاركة في عملية التحول الديمقراطي. ثم جرى توزيع شهادات التخرج على النساء المستفيدات في المشروع. وخرج المؤتمر بعدة توصيات، من أهمها:

1. تمثيل النساء في مجالس الاقضية والنواحي بنسبة لا تقل عن نسبة الكوتا النسائية في مجلس النواب.
2. انشاء ملاجئ آمنة للنساء المعنفات تدار من قبل الحكومة وتكون منظمات المجتمع المدني شريكة فيها.
3. فتح مراكز تعليمية وتأهيلية للمرأة الأمية، لإعطائهن فرصة لإتمام الدراسة وتنمية قدراتهن، ومشاركتهن الفعالة في الحياة العامة.
4. تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق إعطاء قروض لفتح مشاريع صغيرة، تمكنها من إعالة نفسها وعائلتها.
5. تشغيل النساء اللاتي بلا معيل في المؤسسات الحكومية.
6. العمل على سن قانون منع العنف الاسري اسوة بأقليم كردستان.

